

إتصالات المغرب " شركة مساهمة "

شارع النخيل، حي الرياض
الرباط

التقرير العام لمراقبي الحسابات

الفترة من فاتح يناير 2024 إلى 31 دجنبر 2024

(تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية غرضها الإخبار فقط)

إلى السادة المساهمين
إتصالات المغرب "شركة مساهمة"
المقر الاجتماعي: شارع النخيل
حي الرياض، الرباط، المغرب

التقرير العام لمراقبي الحسابات

برسم السنة المالية من فاتح يناير 2024 إلى 31 دجنبر 2024

الرأي حول البيانات الشاملة

طبقا لمقتضيات المهمة التي أسندت إلينا من طرف جموعكم العامة، قمنا بافتحاص البيانات الشاملة المرفقة بصحبته لشركة إتصالات المغرب (شركة مساهمة) والتي تتضمن الحصيلة، حساب العائدات والتكاليف، بيان أرصدة التدبير، جدول التمويل وبيان المعلومات الإضافية (ETIC) المتعلقة بالسنة المنتهية في 31 دجنبر 2024. هذه البيانات الشاملة تبرز مبلغا لرؤوس الأموال الخاصة وما يماثلها قدره 16.699.288 آلاف درهم من ضمنها ربح صافي قدره 1.592.703 آلاف درهم.

نقر بأن البيانات الشاملة المذكورة في الفقرة الثانية أعلاه هي منتظمة وصادقة، وتبرز من مختلف جوانبها المعبرة، صورة وافية لنتيجة عمليات السنة المنصرمة وكذا للوضعية المالية ولممتلكات شركة إتصالات المغرب (شركة مساهمة) في تاريخ 31 دجنبر 2024 وفقا لمبادئ المرجعية المحاسبية المعمول بها بالمغرب.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقا لمعايير المهنة بالمغرب. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات الشاملة من هذا التقرير". إننا نتمتع باستقلالية عن الشركة وفقا لقواعد السلوك المهني التي تنطبق على تدقيق البيانات الشاملة في المغرب وقد أوفينا بالمسؤولية الأخلاقية الأخرى الملقة على عاتقنا بموجب هذه القواعد.

هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس إبداء رأينا. إن أمور التدقيق الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقا لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات الشاملة بشكل مجمل ولأغراض تكوين رأينا بشأنها، ولا نبدي رأيا منفصلا في هذه الأمور.

ملاحظة

نحيلكم إلى المعلومات المدرجة في البيانات B15 ودحدي ذللا المعالجة المحاسبية المتعلقة بالنزاع المعروض في هذا البيان. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه النقطة.

أمور التدقيق الرئيسية

إجابتنا	أمور التدقيق الرئيسية
قمنا، بمساعدة متخصصي تكنولوجيا المعلومات لدينا، بإجراء مراجعة للعمليات والضوابط الرئيسية التي تنفذها الشركة، بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة لتحديد الإيرادات. على وجه الخصوص، لدينا: - الإلمام ببيئة الرقابة العامة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات التي أنشأتها الشركة؛ - تحديد وتقييم الضوابط الرئيسية التي وضعتها الشركة وذات الصلة بتدقيقنا؛ - اختبار تشغيل الضوابط ذات الصلة، ولا سيما على أنظمة التطبيق التي تدخل في عملية توليد وتقييم وتسجيل الإيرادات؛ - تنفيذ الإجراءات التحليلية واختبار عينة من الإدخالات اليدوية في نهاية الفترة.	الاعتراف بالإيرادات من أنشطة الاتصالات بلغ حجم الأعمال في البيانات الشاملة في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 18,390,609 ألف درهم. هناك مخاطر متأصلة في الاعتراف بالإيرادات المسجلة، نظرًا لتعدد المنتجات والخدمات، وتعقيد أنظمة المعلومات وتأثير التغييرات في نماذج التسعير (هياكل التسعير، وأنظمة الحوافز، والخصومات، وما إلى ذلك). يتضمن تطبيق المعايير المحاسبية للاعتراف بالإيرادات عددًا من الأحكام والتقديرية الرئيسية. لذلك، فإننا نعتبر حجم المبيعات من أنشطة الاتصالات أمراً رئيسياً في تدقيقنا. تم توضيح طرق إثبات الإيرادات بالتفصيل في إيضاح A1 حول البيانات الشاملة.
اشتمل عملنا على مراجعة عملية تقييم الأوراق المالية والعناصر العددية المستخدمة. لدينا على وجه الخصوص: - الحصول على التدفق النقدي والتوقعات التشغيلية لأنشطة الكيانات المعنية وتقييم مدى توافقها مع البيانات المتوقعة التي وضعتها الإدارة؛ - التحقق من توافق الافتراضات مع البيئة الاقتصادية السائدة عند الاختتام؛ - مقارنة التوقعات التي تم إجراؤها للفترة السابقة مع الإنجازات المقابلة من أجل تقييم تحقيق الأهداف السابقة؛ - التحقق، عند الاقتضاء، من أن رأس المال السهمي المحتفظ به يتوافق مع حسابات الكيانات وأن أي إعادة تقييم تتم على حقوق الملكية موثقة بشكل مناسب.	تقييم الأوراق المالية لحقوق الملكية أوراق مالية تظهر في الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ صافٍ قدره 12,566,657 ألف درهم. يتم الاعتراف بها في تاريخ دخولها بتكلفة الاقتناء ويتم استهلاكها على أساس قيمتها الحالية. كما هو مبين في الملاحظة A1-4 من ETIC، يتم تقدير القيمة الحالية من قبل الإدارة بالرجوع إلى حصة حقوق الملكية التي تمثلها الأوراق المالية، ويتم تصحيح ذلك إذا لزم الأمر لمراعاة التوقعات على وجه الخصوص تطوير وأداء هذه الاستثمارات. يتطلب تقدير القيمة الحالية لهذه الأوراق المالية ممارسة حكم الإدارة في اختيارها للعناصر التي يجب مراعاتها وفقاً للاستثمارات المعنية، والعناصر التي قد تتوافق، حسب الحالة، مع العناصر التاريخية (حقوق المساهمين على وجه الخصوص) و / أو التنبؤ بالعناصر (توقعات الربحية على وجه الخصوص). في هذا السياق، اعتبرنا تقييم الأوراق المالية لحقوق الملكية أمراً رئيسياً في التدقيق.

إجابتنا	أمور التدقيق الرئيسية
لقد أخذنا علماً بعملية تقييم هذه المخصصات. يتكون عملنا أيضاً من: - إجراء مقابلات مع الإدارة القانونية للشركة للوقوف على الخلافات الرئيسية ومراحل التقدم فيها. - تقييم مدى ملائمة المنهجية التي تستخدمها الشركة لتقدير المخصصات، - الحصول على تأكيدات كتابية و/أو تقرير من مستشاري الشركة فيما يتعلق بالمخاطر والنزاعات الرئيسية؛ - فحص مدى صحة الافتراضات و/أو الحسابات المستخدمة لتحديد المخصصات الرئيسية المجاورة.	تقييم مخصصات المخاطر والرسوم بلغت مخصصات المخاطر والرسوم 267.203 ألف درهم في 31 ديسمبر 2024. كما هو موضح في البيان A1-9 ، تواجه IAM S.A عدداً معيناً من النزاعات (التجارية والاجتماعية والتنظيمية) ، يتطلب تقييم المخصصات التي تغطي هذه المخاطر ممارسة حكم الإدارة في اختيارها للعناصر التي يجب مراعاتها (على وجه الخصوص وجود أو عدم وجود التزام بالدفع وموثوقية تقدير الرهانات). في ضوء ما ورد أعلاه، فقد اعتبرنا تقييم مخصصات المخاطر والرسوم نقطة رئيسية في تدقيقنا.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات الشاملة

إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والتقييم الصادق لهذه البيانات الشاملة، وفقاً لمبادئ المرجعية المحاسبية المعمول بها بالمغرب. تتضمن هذه المسؤولية تصور وضع ومتابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض قوائم مالية موحدة لا تحتوي على أخطاء مؤثرة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات الشاملة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراقبي الحسابات

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات الشاملة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المهنة بالمغرب سوف تكشف دائماً على أي خطأ مادي إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه البيانات الشاملة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً لمعايير المهنة بالمغرب قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ، الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات الشاملة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء

المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية الإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقينٍ جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوك جوهريّة حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات الشاملة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن مواصلة أعمالها.
- تقييم عرض البيانات الشاملة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات الشاملة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات الشاملة بصورة عادلة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.

الفحوصات والمعلومات النوعية

لقد باشرنا أيضاً فحوصات نوعية طبقاً للقانون وتؤكدنا خصوصاً من مطابقة المعلومات المقدمة في تقرير التدقيق لمجلس الإدارة الجماعية الموجه إلى المساهمين مع البيانات الشاملة للشركة.

الدار البيضاء، في تاريخ 13 فبراير 2025

مراقبو الحسابات